الأمم المتحدة

A/75/7/Add.11

الجمعية العامة

Distr.: General
3 November 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 141 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

التقدم المحرز في تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو

التقرير الثاني عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو (A/75/347). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين للأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختُتمت بردود خطية مؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

2 - وتجديد المبنى الشمالي هو أحد مشاريع التشييد الرئيسية القريبة الأجل التي ورد ذكرها في تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/72/393)[1]. ففي أعقاب الزلزال الذي ضرب شيلي في عام 2010، خلصت اللجنة الاقتصادية في دراستها التقييمية لمقاومة مجمع مباني مقرها للزلازل إلى ضرورة اتخاذ تدابير للتخفيف من المخاطر فيما يتعلق بالمبنى الشمالي، الذي شيد كمبنى مؤقت في عام 1989. ويتضمن تقرير الأمين العام، المقدم عملا بالجزء الحادي عشر من قرار الجمعية العامة 263/74، معلومات عن التقدم المحرز منذ التقرير السابق للأمين العام بشأن الموضوع.

(1) قدمت اللجنة الاستشارية ملاحظات وتوصيات ذات صلة في تقريرها عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/72/7/Add.9). وتناولت اللجنة في تقاريرها السابقة عن مشروع تجديد مرافق اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عددا من المسائل المحددة (A/72/7/Add.8 و A/73/457 و A/74/7/Add.11).

ثانيا - التقدم المحرز في تنفيذ المشروع

التعاون مع حكومة البلد المضيف والدول الأعضاء الأخرى

3 - تذكّر اللجنة الاستشارية بأن اتفاقا مع البلد المضيف قد وُقّع في شباط/فبراير 1948 بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحكومة شيلي، وينص على امتيازات وحصانات، بما في ذلك إعفاءات من الضرائب المحلية ورسوم الاستيراد، لفائدة الموظفين المستحقين وللأغراض الرسمية، بما يشمل جملة أمور منها مواد البناء والمعدات ومواد الهياكل الأساسية. وتذكّر اللجنة أيضا بأن البلد المضيف قدم دعما كبيرا لعمليات الأمم المتحدة في شيلي ولمجمع اللجنة الاقتصادية بوجه خاص، حيث تبرعت حكومة شيلي في عام 1960 وعام 1997، على التوالي، بأرض لتشييد مجمع اللجنة الاقتصادية وتوسيعه (انظر A/73/457، الفقرة 3). ويشير الأمين العام إلى أن البلد المضيف قدم أيضا دعما تقنيا بشأن النمذجة المتكاملة لمعلومات المباني إلى فريق مشروع اللجنة الاقتصادية، وأن البلد المضيف، من خلال برنامج "Construye2025"، قدم دعما تقنيا في تحديد المبادئ التوجيهية من أجل وضع خطة لإعادة استخدام أي مكونات أو إعادة تدويرها بعد تفكيك المبنى (انظر A/75/347، الفقرة 26). وأُبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، بأن تكنولوجيا النمذجة المتكاملة لمعلومات المباني قد نُفذت منذ عام 2009، وأن جميع المباني في مجمع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد تمت نمذجتها الآن باللجوء إلى هذه التكنولوجيا التي تستخدم نماذج ثلاثية الأبعاد ومحاكاة للمشاريع الهندسية والمعمارية ومشاريع التجديد، وكذلك لمراقبة التكاليف والتقييمات الهيكلية (انظر أيضا الفقرة 17 أدناه).

4 - **وتعرب اللجنة الاستشارية عن امتنانها للبلد المضيف على ما يقدمه من دعم إلى اللجنة الاقتصادية، وتأمل بأن يواصل الأمين العام القيام بما يلزم من خطوات للعمل مع البلد المضيف من أجل ضمان نجاح المشروع. وفضلا عن ذلك، تشجع اللجنة الاستشارية الأمين العام أيضا على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء الأخرى لالتماس تبرعات وأشكال أخرى من الدعم للمشروع.**

حوكمة المشروع وإدارته

5 - ترد التفاصيل المتعلقة بحوكمة المشروع وإدارته، بما في ذلك فريق المشروع، في تقرير الأمين العام (A/75/347، الفقرات 7-12). والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية هي القيِّمة على المشروع، وقد ظل هيكل حوكمته دون تغيير، حيث تسير الإدارة العامة للمشروع كالتالي: (أ) تجتمع لجنة من أصحاب المصلحة بانتظام، بما في ذلك بشأن المسائل المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وقد أنشأت فريقا عاملا معنيا بالصحة والسلامة المهنيتين وإمكانية الوصول والامتثال للمعايير الدولية واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة (انظر الفقرتين 10 (ب) و 14 أدناه)، وفريقا عاملا معنيا بالاستدامة؛ (ب) يستمر التنسيق مع دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات في المقر عن طريق عقد اجتماعات منتظمة، والإشراف العام على المشروع، وتوفير التوجيه والمشورة التقنيين؛ (ج) تمت الاستعانة بشركة مستقلة لإدارة المخاطر تعمل على أربعة من مشاريع التشييد في الأمم المتحدة، وهي مشاريع يُضطلع بها في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ويستمر العقد مع هذه الشركة حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن العقد المتعلق

بالشركة الاستشارية الرئيسية للخدمات المعمارية والهندسية تم منحه في كانون الأول/ديسمبر 2019 وتم توقيعه في كانون الثاني/يناير 2020.

6 - وسيظل فريق إدارة المشاريع التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يضم ثلاثة موظفين، يتألفون من موظف فني وطني وموظفين اثنين من الرتبة المحلية ومنسق مشاريع (ف-3)، وهي وظائف سيتم تقاسم تكاليفها مع مشروع استبدال مباني المكاتب من A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ويكون شاغلوها موجودين في دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات في المقر. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن تعيين منسق المشروع قد تأخر حتى بدء أعمال التشييد في عام 2022، حيث إن جميع مشاريع التشييد الجارية على الصعيد العالمي تشهد تأخيرات في الجدول الزمني بسبب جائحة كوفيد-19 (انظر الفقرات 10-12 أدناه)؛ وقد أُدرجت الموارد ذات الصلة في الاحتياجات لعام 2021. وأُبلغت اللجنة أيضا بأنه، في انتظار أن يتم ذلك، يقوم موظفون حاليون في دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات بتقديم الدعم إلى فريق مشروع اللجنة الاقتصادية. **ونظرا لأن تعيين منسق المشاريع (ف-3) المُتقاسمة تكاليف وظيفته لن يتم في عام 2021، وبالتالي فإن الموارد المالية ذات الصلة لكن تكون مطلوبة، توصي اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيض متناسب في المبلغ ذي الصلة في إطار الباب 21، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما يشمل تعديل أي احتياجات غير متعلقة بالوظائف.**

الجدول الزمني للمشروع وإدارة المخاطر

7 - ترد التفاصيل المتعلقة بإدارة المخاطر والجدول الزمني العام للمشروع في تقرير الأمين العام (A/75/347، الفقرات 15-24 والفقرات 55-60). ورغم أن الجدول الزمني العام للمشروع لم يتغير، فإن طلبات استدراج عروض التشييد يُقدّر أن تستغرق فترة تصل إلى 12 شهرا، مع توقع منح العقد في كانون الأول/ديسمبر 2021. ومن المقرر أن يبدأ التشييد الآن في كانون الثاني/يناير 2022، أي بعد 12 شهرا من تاريخ البدء المقرر أصلا، ولكنه لا يزال يُتوقع أن يكتمل في أيلول/سبتمبر 2023. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن إنجاز المشروع في الوقت المناسب ممكن من خلال التعجيل في إتمام مرحلة التشييد بضغطها زمنيا بما قدره أربعة إلى ستة أشهر نتيجة للشراء المسبق للمعدات والأثاث من السوق المحلية. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن تأخر بدء المشروع وتقصير مرحلة التشييد لن تترتب عليهما تكاليف إضافية تتجاوز الحد الأقصى المعتمد للتكلفة الإجمالية للمشروع. **وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالتدابير المتخذة، لكنها تعرب عن القلق لأن مرحلة التشييد، التي كان من المقرر أن تبدأ في كانون الثاني/يناير 2021، قد تأخرت الآن 12 شهرا عن الجدول الزمني الأصلي للمشروع.**

8 - وقد حدد أحدث تحليل لحساسية التكاليف المخاطر الخمسة الرئيسية التالية، حتى حزيران/يونيه 2020[(2)]: (أ) التأخر عن الجدول الزمني لبدء التشييد بسبب جائحة كوفيد-19؛ (ب) التغييرات المدخلة بتوجيه من الجهة القيّمة على المشروع (طلبات تصميمية متأخرة واستخدم خيار إضافة عناصر توسّع نطاق المشروع)، بما في ذلك عمليات إعادة التصميم نتيجة جائحة كوفيد-19؛ (ج) التأخر عن الجدول الزمني

(2) تشير اللجنة الاستشارية إلى أن المخاطر الخمسة الرئيسية كانت، حتى آذار/مارس 2019، على النحو التالي: (أ) التغييرات المدخلة بتوجيه من الجهة القيّمة على المشروع (طلبات تصميمية متأخرة واستخدام خيار إضافة عناصر تُوسّع نطاق المشروع)؛ (ب) أعمال التجديد الداخلية؛ (ج) الخدمات الاستشارية؛ (د) التأخر عن الجدول الزمني؛ (هـ) تصاعد التكاليف (انظر أيضا A/74/7/Add.11، الفقرة 8).

لأسباب تتعلق بمدى توافر المواد، بما في ذلك نتيجة لجائحة كوفيد-19؛ (د) الإضرابات العمّالية؛ (هـ) الحوادث الزلزالية (المرجع نفسه، الشكل الثاني، والفقرة 24).

9 - ويشير الأمين العام إلى أن التحليل الكمي الأول للمخاطر (المحاكاة بطريقة مونتي كارلو)[3] تم توليده في عام 2019 وأوضح أنه عند بلوغ الأساس المرجعي الذي حددته الأمم المتحدة عند مستوى 80 في المائة ("P80")[4]، يُتوقع أن يُنجَز المشروع بتكلفة قدرها 14,9 مليون دولار تقريبا، أي أن يتجاوز الميزانية بمقدار 0,6 بليون دولار، بمستوى ثقة قدره 30 في المائة. ويكشف تحليل مونتي كارلو الثالث والأخير الذي أجري في أيار/مايو 2020 أن مستوى الثقة قد ارتفع ليصل إلى 40 في المائة. ويوضح المدرج التكراري للتكاليف، الذي تم إنتاجه نتيجة لمحاكاة مونتي كارلو، أن مستوى الثقة في إنجاز المشروع في حدود الميزانية المعتمدة، وبدون اتخاذ أي إجراءات أخرى للتخفيف من حدة المخاطر، قد ارتفع بمقدار 10 نقاط مئوية عن محاكاة عام 2019. ولا يزال مستوى الثقة منخفضا نسبيا في إنجاز المشروع في حدود الميزانية المعتمدة البالغة نحو 14,3 مليون دولار، ويشير مستوى الثقة "P80" إلى تكلفة قدرها 14,8 مليون دولار، وهو ما يتجاوز الميزانية بحوالي 0,5 مليون دولار (المرجع نفسه، الشكل الأول، والفقرتان 19-20).

تدابير تخفيف مخاطر جائحة مرض فيروس كورونا

10 - يشير الأمين العام إلى أن الإدارة المتكاملة للمخاطر ستستمر طوال فترة المشروع مع وجود أعلى مستوى للمخاطر الناشئة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 التي تؤثر أيضا، كما لوحظ أعلاه، على مخاطر أخرى محددة. ويصف الأمين العام عددا من التدابير الشاملة للتخفيف من الأثر المحتمل لجائحة كوفيد-19 التي يتم إبرازها فيما يلي:

(أ) تدابير استباقية للشراء، مثل التعجيل بعملية تقديم العطاءات، بهدف التخفيف من حالات التأخر ذات الصلة في الجدول الزمني، وذلك عن طريق استلام المعدات والنظم مسبقا للتخزين في الموقع والتوافر الجاهز في بداية التشييد، ونتيجة لذلك، تجنب التأخيرات المحتملة في الجدول الزمني (المرجع نفسه، الفقرتان 20 و 24 (أ) و (ج)؛ وانظر أيضاً الفقرة 20 أدناه)؛

(ب) يجري التوصل إلى حلول واستصدار موافقات الجهات القيمة على المشروع وأصحاب المصلحة على متطلبات تصميم أماكن العمل لكفالة صحة وسلامة شاغليها من جانب فريق إدارة المشروع، وكذلك الفريق العامل المعني بالصحة والسلامة المهنيّتين وإمكانية الوصول والامتثال للمعايير الدولية واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة (A/75/347، الفقرات 5 و 8 و 9 (أ) و 24 (ب) و 38 و 47)؛

(ج) تأخر تعيين منسق المشاريع (ف-3) للتخفيف من خطر تجاوز النفقات (المرجع نفسه، الفقرة 12).

11 - ولدى الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بتفاصيل إضافية عن الخطوات المتخذة للتخفيف من المخاطر المحتملة المتصلة بجائحة كوفيد-19، بما في ذلك تنفيذ المبادئ التوجيهية والبروتوكولات

(3) محاكاة مونتي كارلو هي طريقة للتحليل الإحصائي تُستخدم للحصول على فهم أفضل لأثر المخاطر في المشاريع، تُستعمل فيها مجموعة من القيم الدنيا إلى القصوى فيما يتعلق بالأطر الزمنية وبالتكاليف التقديرية لمراحل المشروع ومكوناته، من خلال عملية محاكاة حاسوبية تطبق على سيناريوهات متعددة لمشاريع مختارة عشوائيا (انظر A/74/7/Add.11، الفقرة 9 (الحاشية)).

(4) المقياس المرجعي "P80" هو مستوى ثقة مستهدف يدل على أن تكلفة المشروع لن تتجاوز التكلفة الإجمالية باحتمال 80 في المائة.

لمتعهدي مشـــاريع التشـــييد، وفقا للأنظمة المحلية؛ وتطبيق تدابير من قبيل التباعد البدني في جميع أماكن العمل والتصـــميم المنقح لحيز المكاتب؛ ووضـــع تصـــميم أولي ومحاكاة أداء أنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء. وتلاحظ اللجنة من المعلومات المقدمة أنه لم يتم حتى الآن تحديد أي حالات تأخر في الجدول الزمني بسبب جائحة كوفيد-19.

12 - **وتدرك اللجنة الاســـتشـــارية الحالة المتقلبة لجائحة كوفيد-19 وتثق بأن الأمين العام ســـيقدم إلى الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير، معلومات مســـتكملة عن حالة الأثر المحتمل لذلك (انظر أيضا A/75/7 و A/75/7/Corr.1، الفصل الثاني، الفقرة حادي عشر - 9).**

13 - **وتوصـــي اللجنة الاســـتشـــارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يرصـــد مخاطر المشـــاريع عن كثب وأن يخفف من حدتها، وأن يكفل تنفيذ المشـــروع في حدود النطاق والميزانية والجدول الزمني، على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة، وأن يدرج في التقرير المرحلي المقبل معلومات مستكملة عن إدارة المخاطر وتدابير التخفيف ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بأثر جائحة كوفيد-19.**

أنشطة التخطيط والتصميم

14 - يرد بيان التقدم المحرز في أنشـــطة التخطيط والتصـــميم في تقرير الأمين العام (A/75/347، الفقرات 36-54). وفي ظل جائحة كوفيد-19، يرصـــد فريق إدارة المشـــاريع التطورات التي تشـــهدها اللجنة الاقتصـــادية وغيرها من مواقع الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لتيســـير العودة التدريجية إلى المكتب. ويشـــير الأمين العام أيضـــا إلى أن التصـــميم الحالي من شـــأنه أن يتيح التباعد البدني، وفي حين لم يُقترح إدخال أي تغييرات في هذه المرحلة، فإن فريق إدارة المشروع سيحدد كيفية إدماج أفضل الممارسات والدروس المســـتفادة من مواقع الأمم المتحدة الأخرى ومن القطاعين العام والخاص. وعلاوة على ذلك، فإن عناصـر التصـميم ذات الصـلة التي سيُنظَر فيها ستشـمل التخطيطات الدينامية؛ والحواجز المادية التكميلية المحددة مسبقاً لتقسيم المبنى إلى ست مناطق مستقلة؛ وكفالة وجود مخارج قريبة من كل منطقة عمل لمنع الاتصـــال المفرط؛ والفراغات الخارجية لاســـتخدامها في الاجتماعات غير الرســـمية أو الأنشـــطة المتصـــلة بالعمل. ويشير الأمين العام أيضا إلى أن التصميم النهائي سيمتثل في جميع الجوانب للمعايير الدولية التي يستخدمها الأشخاص ذوو الإعاقة، وفقا لاستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

15 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه في إطار مشروع تجريبي لتحليل تخطيط حيز المباني الشمالية، بدأ في آذار/مارس 2019، تم شـــراء نوعين من محطات العمل المطابقة لمواصـــفات هندســـة بيئة العمل، أي 10 أصـــناف في المجموع، مباشـــرة من موزع أثاث محلي (انظر A/74/7/Add.11، الفقرة 12). وعند الاســـتفســـار، أُبلغت اللجنة بأن الأثاث يُســـتخدم حاليا وأنه قد تم تكييفه ليتوافق مع البروتوكولات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بجائحة كوفيد-19، مثل التباعد البدني والأسطح التي يسهل تنظيفها. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن الدروس المستفادة ذات الصلة ستُدرج في التركيب النهائي للأثاث بمجرد اكتمال مرحلة التشييد.

16 - **وبينما تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مشروع أماكن العمل المرنة يفترض أن يلبي جميع احتياجات المســـتعملين وأماكن العمل، فإن الاعتبارات الحالية والمحتملة المتصـــلة بمرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19 فيما يتعلق بسلامة الموظفين، وصحتهم، ورفاههم، وإنتاجيتهم، فضلا عن الأثر المالي، قد تكون لها آثار على الفوائد المتوخاة من المشـــروع. ولذلك توصـــي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقييما لمشـــروع أماكن العمل المرنة، مع مراعاة جميع التحديات والفرص، بما في ذلك ترتيبات**

العمل المرنة، وتقديم معلومات مستكملة عن ذلك في سياق التقرير المرحلي المقبل (انظر أيضا A/75/7/Add.13، و A/75/7، الفصل الثاني، الفقرتان حادي عشر - 10 (أ) وحادي عشر - 15، و A/74/7/Add.18، وقرار الجمعية العامة 279/73 ألف، الجزء السادس).

تخفيف مخاطر الزلازل

17 - تشير اللجنة الاستشارية إلى الحاجة إلى اتخاذ تدابير للتخفيف من مخاطر الزلازل في المبنى الشمالي للجنة الاقتصادية لكفالة استيفاء المعايير الدنيا لمقاومة الزلازل، إذ إن السقوف المعدنية في المبنى لا تمتثل لأحدث معايير مقاومة الزلازل. وتشير اللجنة أيضا إلى أن الشواغل القائمة بشأن السلامة تتعلق كذلك بالحماية من الحرائق وإمكانية الخروج من المبنى، وإلى أن عددا من التحسينات والإصلاحات وعمليات الصيانة المتعلقة بتخفيف مخاطر الزلازل، في جميع مباني اللجنة، باستثناء المبنى الشمالي، قد أُنجز، في أعقاب زلزال عام 2010. وتشير اللجنة كذلك إلى أن نطاق خدمات الهندسة الإنشائية التي ستقدمها الشركة الاستشارية الرئيسية سيشمل توفير برامجيات المحاكاة لوضع النماذج من أجل تقديم تحليل مفصل لاستجابة هيكل المبنى الأساسي الحالي أثناء حوادث زلزالية عالية الشدة (A/74/7/Add.11، الفقرات 13-15). ويشير الأمين العام في الفقرة 42 من هذا التقرير إلى إجراء تقييم تحليلي كامل للمكوّنات والنظم الهيكلية الحالية للمبنى الشمالي من أجل استعراض مدى امتثاله للأنظمة الحالية المتعلقة بالزلازل، وتقييم سلامة الهياكل والمكوّنات الحالية للوقوف على إمكانية إعادة استخدامها في تشييد المبنى الجديد. ووفقا للأمين العام، فإن نتائج التحليل تشير إلى أن الهيكل القائم يستجيب بشكل جيد للهزّات الشديدة الكثافة من حيث أحمال الأسقف ومكونات المبنى، وأنه يمكن إعادة تدوير هذه المكوّنات في أعمال التجديد مع إجراء التدعيمات الملائمة في الأجزاء التي أصابها الإجهاد.

18 - **وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُدرج المعلومات التفصيلية المتعلقة بالتدابير المقررة لتخفيف مخاطر الزلازل في التقارير المرحلية المقبلة بشأن تجديد المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية. ولا زالت اللجنة الاستشارية تشدد على أهمية التنسيق الوثيق بين اللجنة الاقتصادية والأمانة العامة في نيويورك، ولا سيما دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات، لضمان الإشراف على المشروع وإدارته على نحو سليم من جميع جوانبه، بما في ذلك التخفيف من مخاطر الزلازل.**

19 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى قلقها إزاء مجمل الاحتياجات الهيكلية المحتملة للمشروع، ولا سيما مرآب السيارات الثلاثي الطوابق المبني تحت الأرض، الذي يقع تحت المبنى الشمالي، والمصمم وفقا لمواصفات مختلفة كانت سارية وقت بنائه، في عام 2004 (A/74/7/Add.11، الفقرة 14). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن مرآب السيارات الثلاثي الطوابق تحت الأرض يقع جزئيا تحت الجناح الشرقي للمبنى الشمالي، وأنه أُدرج في التقييم المذكور أعلاه واعتُبر مطابقا للمواصفات وفي حالة جيدة. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن الجناح الشرقي للمبنى الشمالي، بما في ذلك مرآب السيارات الواقع تحت الأرض، سيزود بنظام لوصلات التمدد يتيح للهياكل المنفصلة بالتحرك على حدة في حالة حدوث حوادث زلزالية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم دمج مصعد مرآب السيارات تحت الأرض ودرجه في البهو الرئيسي للمبنى المجدد، دون إدخال تعديلات على دخول المركبات وخروجها. **وتأمل اللجنة الاستشارية أن يستمر رصد الاستقرار العام لهيكل المرآب، ولا سيما امتثاله لأحدث قوانين السلامة في مجال الزلازل، عن كثب، وأن يُبذَل كل جهد**

ممكن لاستيعاب أي تكاليف للتجديد أو الإصلاح، إذا لزم الأمر. وتتطلع اللجنة إلى مواصلة تقديم معلومات مستكملة عن حالة المرآب الثلاثي الطوابق تحت الأرض في التقارير المرحلية المقبلة.

الشراء واستخدام المواد والمعارف المحلية

20 - ترد التفاصيل المتعلقة بأنشطة الشراء واستخدام المواد والمعارف المحلية في تقرير الأمين العام (A/75/347، الفقرات 27-32). وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، سيبدأ شراء المواد قبل بدء التشييد للحد من الخطر المتمثل في أن تطول المدة التي تستغرقها عمليات التصنيع وفي تأخر الاستيراد، وسوف تُستخدم الشركات المحلية قدر الإمكان، بما في ذلك محطات العمل التي يمكن تعديل ارتفاعاتها؛ والأثاث الثانوي والداعم؛ ومكوّنات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء؛ ومكونات محطة الطاقة الفولطاضوئية؛ ومحطة معالجة مياه الصرف الصحي ومكوناتها[5]؛ والمبنى المؤقت المؤلف من وحدات تجميعية (المبنى المؤقت). وعلاوة على ذلك، مُنح عقد الخدمات المعمارية والهندسية لشركة مشتركة شيلية - إسبانية. **وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد أهمية ضمان استخدام مواد مشتراة من مصادر محلية ومصنعة محليا، وكذلك استخدام العمالة والخبرة المحلية، وتتطلع إلى الحصول على معلومات مُحدّثة في هذا الشأن في التقارير المرحلية المقبلة.**

الاستراتيجية المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة وما يتصل بها من وفورات في التكاليف

21 - ترد تفاصيل بشأن الاستراتيجية المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة في المشروع في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات 4 (و) و (ح) و 6 و 39 و 43-44). ويشير الأمين العام إلى أن تقرير اللجنة الاقتصادية عن كفاءة استخدام الطاقة يبين أن المبنى الجديد سيستهلك طاقة تقل بنسبة تتراوح بين 41 و 48 في المائة عما يستهلكه المبنى الحالي، مما يؤكد التوقعات السابقة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الاحتياجات السنوية المتوقعة من الطاقة في المبنى الشمالي تتألف من عنصرين: (أ) استخدام الطاقة أثناء ساعات العمل العادية؛ (ب) استخدام الطاقة خلال العمليات الجارية في المبنى بعد ساعات العمل وفي الأيام غير المشمسة. ولاحظت اللجنة أيضا في ذلك الوقت أن الأرقام المحسوبة في هذه المرحلة المبكرة من المشروع هي تقديرات من أجل وضع نماذج لفوائد الطاقة الفولطاضوئية، ولذلك ينبغي اعتبارها أولية، على أن يتم توضيح الحسابات بمجرد أن تبدأ الاستعانة بالشركة الاستشارية الرائدة للخدمات المعمارية والهندسية ويمضي العمل في المشروع قدما. وتشير اللجنة أيضا إلى أن مشروع التجديد سينتج عنه "مبنى يحقق الاستهلاك الصافي الصفري للطاقة"، حيث تساوي الكمية الإجمالية للطاقة التي يستخدمها المبنى سنوياً مقدار الطاقة المتجددة التي يتم توليدها في الموقع أو تقل عنه، وغالبا ما ينتج هذا المبنى طاقة فائضة يمكن استخدامها في أماكن أخرى، بما في ذلك إعادة توجيهها إلى الشبكة الوطنية (انظر A/74/7/Add.11، الفقرات 18-20). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن المبنى الشمالي الذي تم تجديده في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سيكون أول مبنى يحقق الاستهلاك الصافي الصفري للطاقة داخل منظومة الأمم المتحدة.

(5) يشير الأمين العام إلى أنه استنادا إلى تحليل وتصميم محطة معالجة مياه الصرف، تشير التقديرات إلى أن هناك مصنّعين محليين للمنتجات المطلوبة باستطاعتهم توفير حوالي 70 في المائة من مكوّنات محطة معالجة مياه الصرف، بما في ذلك الأنابيب والوصلات والخزّانات (A/75/347، الفقرة 32).

22 - **وترحب اللجنة الاستشارية بالتجديد المقرر للمبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية ليصبح مبنى مستداما يحقق الكفاءة في استخدام الطاقة والاستهلاك الصافي الصفري للطاقة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستمر في إدراج معلومات تفصيلية عن الطاقة المتوقع إنتاجها واستخدامها وإعادة توجيهها من جانب المحطة الفولطاضوئية المنشأة في المبنى الشمالي في التقرير المرحلي المقبل.**

23 - **وفيما يتعلق بتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة القابلة للتطبيق في جميع جوانب المشروع، بما في ذلك استراتيجية اللجنة الاقتصادية فيما يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة، تكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على أن المعرفة المكتسبة ينبغي تبادلها مع مشاريع التشييد الأخرى في الأمم المتحدة (انظر أيضا A/74/7/Add.11، الفقرة 22).**

ثالثا - نفقات المشروع وتكاليفه المتوقعة

24 - ترد التفاصيل المتعلقة بنفقات المشروع وتكاليفه المتوقعة في تقرير الأمين العام (A/75/347، الفقرات 61-65 والمرفق). ومشروع تجديد اللجنة الاقتصادية لا يزال مسجَّلا في إطار حساب خاص متعدد السنوات لأعمال التشييد الجارية، أقرته الجمعية العامة في القرار 279/73 ألف، الذي لا تنقضي بموجبه صلاحية التمويل في نهاية فترة مالية، وعند الانتهاء من المشروع، يجب الإبلاغ عن النفقات وإرجاع أي مبالغ غير مستخدمة إلى الدول الأعضاء.

25 - ويشير الأمين العام إلى أن التكلفة الإجمالية للمشروع ظلت دون تغيير عند 200 330 14 دولار. وبتاريخ 31 تموز/يوليه 2020، كان سيتم ترحيل رصيد غير مستخدم يُتوقع أن يبلغ قدره 100 268 دولار وفقا لما ينص عليه الحساب الخاص المتعدد السنوات لأعمال التشييد الجارية. وبذا، يبلغ صافي احتياجات التمويل لعام 2021 ما قدره 200 642 1 دولار، وهو ما يكافئ النفقات المتوقعة البالغ قدرها 300 910 1 دولار مخصوما منها الرصيد غير المستخدم المتوقع لعام 2020 المذكور آنفا، وهي تشمل ما يلي:

(أ) مبلغ 200 363 دولار في إطار الباب 21، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو يتعلق بتكاليف فريق إدارة المشروع، وذلك لتغطية تكلفة استمرار وظائف فريق إدارة المشروع (1 موظف فني وطني، 2 من الرتبة المحلية) ونسبة 25 في المائة من تكلفة وظيفة منسق مشاريع واحد برتبة ف-3، التي يتم تقاسم تكلفتها مع مشروع إحلال المباني A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (انظر الفقرة 6 أعلاه)؛

(ب) مبلغ قدره 100 547 1 دولار في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، للخدمات المهنية المتعلقة بالشركة الاستشارية الرئيسية والشركة المستقلة لإدارة المخاطر وتكاليف السفر والمخصص الاحتياطي للطوارئ.

26 - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الرصيد غير المستخدم المتوقع ظل في 30 أيلول/سبتمبر 2020 عند 100 268 دولار، دون تغيير منذ 31 تموز/يوليه 2020. **وتأمل اللجنة الاستشارية في أن تقدَّم معلومات مستكملة عن الرصيد غير المستخدم إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.**

خامسا - خلاصة

27 - ترد توصيات الأمين العام بشأن الإجراءات التي يقترح أن تتخذها الجمعية العامة في الفقرة 67 من تقريره. **وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها وملاحظاتها الواردة أعلاه، بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:**

(أ) **أن تحيط علما بتقرير الأمين العام؛**

(ب) **أن ترصد للمشروع في عام 2021 مبلغاً قدره 000 583 1 دولار، بواقع 500 158 دولار في إطار الباب 21، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 500 424 1 دولار في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية لعام 2021، على أن يُقيَّد المبلغ على حساب صندوق الطوارئ.**